تاريخ المعالم الآثرية في إمارة أبوظبي وتنظيم حمايتها ١٩٥٨-٢٠٢٠م (*)

باحث ماجستير/ سعيد سالم محمد اليماحي
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

أ.د. محمد أحمد أبو شوق
أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الشارقة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى رصد تاريخ المعالم الآثرية في إمارة أبوظبي، وتنظيم حمايتها، من خلال التعرف على ماهية المواقع الأثرية وأهميتها خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩م ، فضلا عن البحث في المواقع الأثرية في أبوظبي خلال الفترة ١٩٥٨ إلى ٢٠٢٠، وتنظيم حمايتها من خلال دور قانون الآثار الإماراتي، ودائرة السياحة والثقافة بأبوظبي في تنظيم وحماية المواقع الأثرية في أبوظبي.

واستناداً إلى معطيات الدراسة، وإلى النتائج التي سوف يتم التوصل إليها، سوف نقدم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تُشكل في مجموعها تفعيل دور الجهات المختصة في تنظيم وحماية المواقع الأثرية في أبوظبي، وتُحقق التنمية الاقتصادية من خلال الاهتمام بالمواقع الأثرية التي تجذب السائحين إلى الدولة.

الكلمات الدالة: المواقع الأثرية، تنظيم، حماية، الإمارات، ابوظبي

(*) مجلة "وقائع تاريخية" العدد (٤١)، يوليه ٢٠٢٤.

Abstract

This study sheds light on monitoring the history of archaeological monuments in the Emirate of Abu Dhabi and organizing their protection, by identifying the nature of archaeological sites and their importance during the period from 2016 to 2019 AD, in order to research archaeological monuments in Abu Dhabi during the period 1958 to 2020, and organizing their protection through the role of the Antiquities Law. UAE and the Abu Dhabi Department of Tourism in organizing and impacting archaeological sites in Abu Dhabi.

Based on the study indicators, and the results that will be cooperated with, we will present a set of influences that can collectively activate the effective role of districts in protecting archaeological sites in Abu Dhabi, and exploiting economic development through interest in archaeological sites that attract attractive people to the country.

Keywords: archaeological sites, organization, protection, Emirates, Abu Dhabi

المقدمة:

من الأهمية الحفاظ على المواقع الأثرية على حالتها الطبيعية القائمة عليها، وصيانتها، وترميمها، ومنه مُسببات التلوث، والرشح، وتغير المحيط التاريخي والأثري لها، وتحقيق التوازن بين مطالب العمران الحديثة والطبيعة التاريخية للمواقع الأثرية(١).

ومما لا شك فيه أن المواقع الأثرية في دولة الإمارات العربية المتحدة لها دور في بناء الهوية الثقافية والسياحية، حيث تكتشف تاريخ وثقافة الدولة في المواقع التاريخية والمتاحف في مختلف دولة الإمارات، حيث أن الثقافة في الإمارات تختص بالتراث الثقافي للمواقع الآثرية، حيث تحتوي دولة الإمارات على العديد من المواقع الأثرية حيث تشمل قائمة المواقع الأثرية في أبوظبي على قصر الحصن، وأم النار، ومسجد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وقصر الإمارات، وجسر المقطع، وقرية التراث، ومتحف زايد الوطني، وقلعة

الجاهلي في العين، موقع هيلي الأثري، وبدع بنت سعود، ومدافن حفيت.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التطور التاريخي للمعالم الآثرية ودور الدولة في تنظيم وحماية تلك المعالم، لما لها من دور كبير في بناء الاقتصاد في أبوظبي. ولذلك تتركز أسئلة البحث في التساؤلات التالية:

١- ما هي المواقع الأثرية؟
٢- ما الأهمية التاريخية للمعالم الآثرية؟
٣- كيف أصبحت تلك المعلم مقصداً للسياحة الآثرية والترفيهية؟
٤- ما خطة الدولة في جذب السياحة لتلك المعالم مستقبلاً؟
٥- ما المواقع الأثرية في أبوظبي **خلال الفترة ١٩٥٨ إلى ٢٠٢٠؟**
٦- ما الجهة المختصة بتنظيم وحماية المواقع الأثرية في أبوظبي؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث في بيان التطور التاريخي للمعالم الآثرية في أبوظبي من خلال دور الجهات المختصة بالحفاظ على المواقع الأثرية، لاسيما قانون الآثار الإماراتي، ودائرة السياحة والثقافة بأبوظبي.

أهداف الدراسة:

وهدفت الدراسة إلى تحقيق الآتي:

١- التعرف على التطور التاريخي للمعالم الآثرية في أبوظبي خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى ٢٠٢٠.
٢- التعرف على الأهمية الحضارية والسياحية لتلك المعالم في إمارة أبوظبي من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩م.
٣- التعرف على تنظيم وحماية المواقع الأثرية في أبوظبي.

منهجية الدراسة:

سوف نستخدم المنهج التاريخي، بهدف تسليط الضوء على تاريخ المعالم الآثرية في إمارة أبوظبي وتنظيم حمايتها، خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى عام ٢٠٢٠، من خلال العرض والتحليل مستخدما المنهج الوصفي عند التطرق للمعالم الآثرية وأهميتها ودورها في دعم اقتصاد الدولة للوصول إلى الحقائق النسبية حول دور التاريخ في إضفاء الأهمية الحضارية لتلك المعالم ومساهمتها في زيادة الوعي الثقافي لها وتوظيفها في مجال السياحة.

أولاً: تعريف المواقع الأثرية:

عرفت قانون الآثار الإماراتي الموقع الأثري في المادة ١ منه على أنها: "المنطقة التي تحتوي على آثار بالإمارة، وتحدد حدودها السلطة المختصة، بحسب تشريعاتها النافذة وظروف كل موقع منها على حدة"(٢).

ومن جانب المتخصصين تُعرف المواقع الأثرية بأنها: الأماكن التي يعثر فيها على آثار تدل على نشاط الإنسان في العصر القديم (٣).

بينما تُعرف بأنها: "تراث مادي بما تحمله في طياتها من قيم تاريخية وحضارية لمسيرة البشرية، وهذا بالإضافة لإحتواءها على بقايا أثرية قد تكون في أغلبها أثارا غير منقولة كالمباني والقبور، مما يعطي للموقع قيمة أثرية تزيد من أهميته، كما أنها تعتبر كتاب يؤرخ لتاريخ المكان والمنطقة إن أحسنت دراسته والتعاطي معه بشكل علمي وعملي صحيح، من خلال التقنيبات والحفريات المدروسة والتي تهدف إلى فك ألغاز الموقع ومعرفة خباياه والأسرار المدفونة فيه، وذلك كله مع المحافظة على الحد الأدني على الأقل من شواهده الجيولوجية "الطبعات الأستوتغرافية"، وكذلك شواهده المادية التي عثرت عليها أثناء عمليات البحث فيه"(٤).

في حين تُعرف بأنها: الآثار التي يكتشفها المتخصصون من خلال أعمال التنقيب، والاستفادة منها بعد التنقيب والترميم كمورد اقتصادي للبلد من خلال تنمية السياحة الأثرية، وكذلك نقل ما يعثر عليه من الآثار للجهات المتخصصة لدراستها ومعرفة أسرار الحضارات القديمة، ومن ثم عرض هذه الآثار لغرض زيارتها من قبل أبناء البلد أو من قبل السائحين(٥).

وفي ضوء ما سبق يمكن – **للباحث** – تعريف المواقع الأثرية بأنها: "المواقع التي تحتوي على آثار بدولة الإمارات العربية المتحدة، خلال العصور القديمة، بما تحمله في طياتها من قيم تاريخية وحضارية لمسيرة البشرية، للاستفادة منها كمورد اقتصادي للدولة وتحقيق التنمية السياحية الأثرية، من خلال زيارتها من قبل أبناء الوطن أو من قبل السائحين".

ثانياً: الأهمية التاريخية للمعالم الآثرية في إمارة أبوظبي من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩:

إن لحكام الإمارات دور كبير في الحفاظ على المعالم الآثرية وقيمتها التاريخية والحضارية في إمارة أبوظبي.

تعتبر المواقع الأثرية أحد مقومات التراث نظراً لقيمتها التاريخية والثقافية والحضارية، وتمثل مراكز سياحية وثقافية ذات أهمية كبيرة، ولأهميتها حرصت "الدولة" على زيادة الوعي والاهتمام بها كمصدر ثقافي واقتصادي وسياحي، والتعرف على سبيل حماتيه وإعادة استخدامه ضمن إطار معاصر، وتوظيفه كرافد أساسي من روافد السياحي، حيث أن زيارة المواقع الأثرية نشاط يرتبط بالاستقرار السياسي والاقتصادي واحترام المجتمعات لتاريخها، وأنه نشاط يبعث الهدوء والطمأنينة للمجتمع ويهذب من ذوق المجتمع وكما أنه نشاط تربوي يرتبط بإعمار الأرض وإدامتها ولهذا أصبح قطاع السياحة عاملاً من عوامل التطور الاقتصادي(٦).

ولهذا، تعُد المواقع الأثرية جزء من مكونات السياحة، حيث أن في دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من ٣٣٠ مبنى وموقعاً أثرياً وتراثياً، تدل جميعها على الماضي العريق لهذه البقعة من ساحل الخليج مما يزيد من مكونات صناعة السياحة في الدولة، مثل مدافن جبل حفيت: بالقرب من مدينة العين، وحدائق هيلي في العين، وتل أبرق ما بين الشارقة وأم القيوين، وهي مستوطنة حصينة استمرت لأكثر من ألفي عام، من حوالي ٢٥٠٠ ق.م إلى بداية ظهور المسيحية. ودير الرهبان في غرب جزية صير بني ياس ويعود تاريخه إلى ما قبل العصر الإسلامي، وأثار مدينة الدور في أم القيوين، وقد كانت مدينة تجارية كبيرة قبل ألفي عام، ومنطقة شمال برأس الخيمة، التي تعود إلى عهد ما قبل وبداية ظهور الإسلام، وآثار مدينة جلفار القديمة الواقعة شمال رأس الخيمة، وقلاع وحسن مضب في الفجيرة، ويشير علماء الآثار إلى مستوطنتين كبيرتين هما مليحة في إمارة الشارقة والدور في إمارة أم القيوين، يعودان إلى ما يُعرف بالعصر الهيلنستي، الذي استمر ما يناهز من خمسمائة سنة، وعُثر في مناطق مختلفة من أرض الإمارات على مئات المدافن، يرجع تاريخها إلى أكثر من ٥٠٠٠ سنة، وجميعها مدافن مقببة، بُنيت بالحجارة فوق سطح الأرض وزودت ببعض الأواني الفخارية تخليدا لذكرى من دفن بها، وغيرها من الاكتشافات الكثيرة(٧).

وتَّعد المواقع الأثرية من أهم عناصر الجذب السياحي، وتوجد علاقة تكاملية وتبادلية بين السياحة الثقافية من جانب، وإعادة التوظيف للمواقع الأثرية من جانب آخر، فكل منهما أداة لتحقيق الآخر فالسياحة الثقافية تهتم بالتراث العمراني بشكل كبير، من حيث المحافظة على ديمومته وإبرازه في حين تقوم المواقع الأثرية بإمداد السياحة بعناصر جذب مميزة، وموارد اقتصادية مهمة للتنمية الاقتصادية(٨).

وخلاصة القول، أن للآثار دور مهم وحيوي في جذب السائح، والسياحة بصفة عامة لها دوراً مهماً وحيوي وفعال في المجتمعات والدول المختلفة، كما تعلب الآثار دوراً هاما من الناحية الاجتماعية لمساهمتها في تكوين الهوية الوطنية وتحقيق الانتماء للوطن[٩].

وعليه، ترجع أهمية المواقع الأثرية في إمارة أبوظبي، من خلال عملية الجذب السياحي، حيث يُعد القطاع السياحي من القطاعات ذات الأهمية في إمارة أبوظبي لما لها من دورًا كبيرًا في تحريك عجلة الاقتصاد، من خلال دعم وتنويع الاقتصاد وتنشيط وتفعيل المجالات الأخرى، أبدت أمارة أبوظبي اهتمامًا كبيرًا بالسياحة من خلال الارتقاء بمستوى الخدمات في القطاع الفندقي، فضلا عن إقامة الفعاليات والمهرجانات والجذب السياحي من خلال المواقع الأثرية والتي كان لها دور فى زيادة استقطاب السياح من شتى أنحاء العالم، وتشير بيانات هذا القسم إلى أن عدد المنشآت الفندقية بلغ ١٦٨ منشأة في عام ٢٠١٩، في المقابل زاد عدد ليالي الإقامة لنفس العام، بنسبة ٣,٩% عن العام السابق، وقد بلغ عدد النزلاء في عام ٢٠١٩ ما يعادل ٥,١ مليون نزيل، بزيادة نسبتها ٢,١% عن العام السابق، في حين كان معدل الإشغال ٧٢,٩% في عام ٢٠١٩ مقارنة بـ ٧١,٨% في عام ٢٠١٨م[١٠]، ويوضح الجدولين التاليين أهم إحصاءات المنشآت الفندقية وإيراداتها من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩م.

جدول رقم (١): أهم إحصاءات المنشآت الفندقية في أبوظبي

البيان	2016	2017	2018	2019
عدد المنشآت الفندقية	169	162	168	168
عدد الغرف	30,602	30,869	32,971	32,818
عدد النزلاء (بالألف)	4,439	4,846	5,030	5,137
عدد ليالي الإقامة (بالألف)	12,032	12,317	12,915	13,425
متوسط مدة الإقامة (يوم)	2.7	2.5	2.6	2.6
معدل الإشغال السنوي (%)	73.0	71.5	71.8	72.9
معدل إيراد الغرف الفندقية (بالدرهم)	397	369	352	369
معدل إيراد الغرفة المتاحة (بالدرهم)	290	264	253	269

المصدر: دائرة الثقافة والسياحة

ويتضح من الجدول السابق أن عدد المنشآت الفندقية في عام ٢٠١٦ وصل إلى ١٦٩ وفي عام ٢٠١٧ وصل إلى ١٦٢ وفي عام ٢٠١٨ وصل إلى ١٦٨ وفي عام ٢٠١٩ وصل إلى إلى ١٦٨، ويتضح لنا أن السنتين الأخريتين كان عدد الفنادق ثبات نظرا لما تتمتع به الإمارة من إقبال سياحي مهم.

جدول رقم (٢): إجمالي إيرادات المنشآت الفندقية

البيان	2016	2017	2018	2019
مجموع الإيرادات	**6,032,722**	**5,622,010**	**5,463,574**	**5,825,798**
إيرادات الغرف	3,159,557	2,941,710	2,884,932	3,189,314
إيرادات الطعام والشراب	2,099,201	1,970,099	1,927,220	2,021,193
إيرادات أخرى	773,963	710,202	651,422	615,291

المصدر: دائرة الثقافة والسياحة

ويتضح من الجدول السابق إيرادات الغرف في عام ٢٠١٦ وصل إلى ٦,٠٣٢,٧٧٢ وفي عام عام ٢٠١٧ وصل إلى ٥,٦٢٢,٠١٠ وفي عام ٢٠١٨ وصل إلى ٥,٤٦٣,٥٧٤ وفي عام ٢٠١٩ وصل إلى ٥,٨٢٥,٧٩٨، فهناك

تفاوت بسيط في الأرقام، وهذا يرجع إلى مدى استقرار السياحة في الدولة.

والرسم البياني التالي يوضح إجمالي إيرادات المنشأت الفندقية:

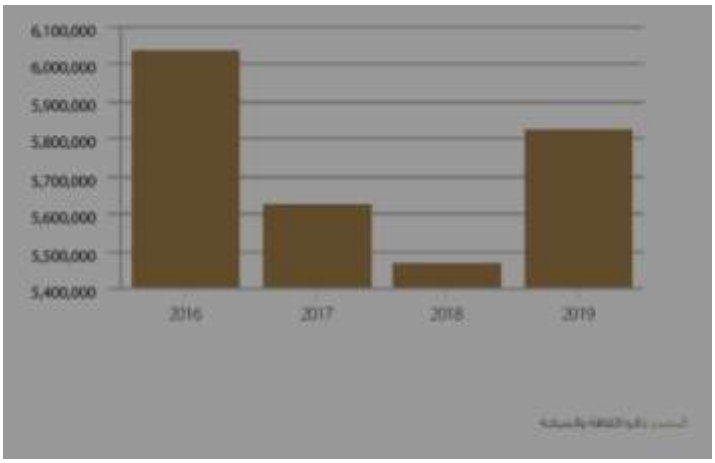

ويتضح من الجدول السابق أن عام ٢٠١٦ كان إجمالي إيرادات المنشآت الفندقية في قمة مستواها، وتراجعت في عام ٢٠١٧ و٢٠١٨، ومن ثم ارتفعت في عام ٢٠١٦، وهذا يرجع إلى أن السياحة عرض وطلب، إلى أن الإمارة ما زالت متمسكه بهدفها في إضفاء الأهمية الحضارية للمعالم الآثرية وتوظيفها في مجال السياحة.

ويرى الباحث، أن المواقع الأثرية لها أهمية كبيرة في بناء الهوية الثقافية والسياحية في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، وإمارة أبوظبي بشكل خاص، وهذا يرجع لدورها في الجذب السياحي والثقافي للدولة، حيث تُسهم في إظهار قيمة التراث المادي وأهميته في التنمية الاقتصادية وتوظيفه كرافد أساسي من روافد السياحة، فضلا عن دورها في تكوين الهوية للمواطنين وتعريفه بتاريخه وحضارته، مما يؤدي إلى الانتماء للوطن.

ثالثاً: المعالم الآثرية في إمارة أبوظبي خلال الفترة من ١٩٥٨-٢٠٢٠:

مما لا شك فيه أن الشغف العلمي لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، دفعه إلى التساؤل حول قدم العديد من التلال في جبل حفيت ومنطقة هيلي، ولفت نظر الباحثين إلى هذه المسألة، والواقع أنه شجع زيادة عمليات الاستكشاف والتنقيب الأثرية في دولة الإمارات إلى أبعد الحدود عن طريق تقديمه الدعم المالي اللازم للعلماء والطلاب الذين أخذوا على عاقتهم القيام بعمليات التقصي والبحث في مختلف أنحاء البلاد(١١).

وإن إمارة أبوظبي هي أول من اهتمت بالآثار في الخمسينيات، يوم أن دعا حاكم أبوظبي في ذلك الوقت الشيخ شخبوط بن سلطان أخو المغفور له بأذن الله الشيخ زايد، وكان ممثل الحاكم بالمنطقة الشرقية، فريق الآثاريين الدنماركيين العاملين في البحرين لزيارة أبوظبي وبالذات جزيرة أم النار، وذلك لوجود مبانٍ كثيرة متناثرة فيها إلى جانب تلول حجرية في حفيت ومناطق مختلفة من العين يصعب معرفتها كلها، ووصل فريق يرأسه عالم الآثار الدنماركي البروفسير: جيفري بيبي، وبعض العلماء الآثاريين الدنماركيين عام ١٩٥٨، فأكدوا عند رؤيتهم لهذه الخرائب أنها حضارة من أقدم الحضارات، وتحتاج إلى تنقيب علمي منتظم للعثور على آثارها، لذك قامت حكومة أبوظبي آنذاك بالاتفاق معهم على التنقيب في هذه التلال والإطلال عام ١٩٥٨، فأسفرت النتائج عن عمق هذه الحضارة التي بناها أهل الجزيرة "أم النار"، وأنها تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد أي منذ خمسة آلاف سنة تقريبا(١٢).

ومن ثم نجد أن آثارنا تدل على تاريخنا العريق، وعلى حضارتنا، وعلى وجودنا في المنطقة الضارب في أعماق القدم، آثرنا في هيلي بالعين تقطع بأن ابن الإمارات كان في المنطقة جزءاً منها، يتأثر بها وأثر فيها، وما تركه من

دلائل ومقتنيات يؤكد أنه كان صاحب حضارة، وصانعاً لها، وفي هيلي بالعين، هناك عدة مواقع أثرية أبرزها مدفن هيلي الكبير، الذي يقع في القسم الشرقي منها وعلى بعد عشرة كيلومترات شمال مدينة العين، ويعد كشفاً أثرياً يعود إلى ما قبل التاريخ، وقد أكدت الاكتشافات التي تم العثور من خلالها على أدوات دقيقة الصنع ومزخرفة، أن ابن الإمارات الذي عاش على هذه الأرض كان صاحب حضارة راقية، وقد دلت المدافن والمناطق السكنية والأدوات التي تم اكتشافها على أنها بُنيت ووضُعت وصنعت في عصر ساد فيه الرخاء وانتشرت فيه الصناعات المحلية، ومنها صناعة الفخار والملابس المطرزة بالخرز والسيوف والخناجر، والتطور المعماري في البناء، وقد استمرت أعمال التنقيب في المنطقة حتى وصل عدد المواقع التي تم الكشف عنها ستة مواقع، ثم العثور فيها على غرف مستطيلة صغيرة لا يمكن الاستفادة منها إلا في أغراض الدفن مما أكد أن موقع هيلي الكبير الذي تم اكتشافه في الفترة من عام ٦٨-١٩٧٠ إنما هو مدفن وليس معبداً(١٣).

وإن اختيار مدينة العين لدائرة الآثار والسياحة، نجم عن الأهمية الأثرية للمدينة فقد اكتشف الكثير من المواقع الأثرية في كل من حفيت والقطارة وهيلي، إضافة إلى وجود عدد كبير من المباني القديمة الباقية والتي تحتاج إلى ترميم كالقلاع والحصون، وعند قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ أُلحقت هذه الدائرة المحلية بوزارة الإعلام والثقافة الاتحادية، فقامت الدائرة بالأعمال المنوطة بها قانونياً في كل الاختصاصات، فشملت أعمالها مختلف الإمارات وعقدت اتفاقيات تنقيبيه مع عدد من الدول، وتنفيذاً لهذه الاتفاقيات فقد قامت البعثة العراقية بعمل تنقيبات أثرية بإشراف وزارة الإعلام والثقافة وإدارة الآثار والمتاحف الاتحادية في كل من مواقع العين والقصيص في دبي وموقع مليحة بالشارقة، وقامت البعثة الفرنسية تنفيذاً لاتفاق مُماثل

بالعمل في مواقع الآثار بمدينة العين مثل موقع هيلي والرميلة ثم الشارقة، وانتقلت هذه الإدارة الاتحادية في عام ١٩٧٧ إلى مدينة العين وأصبحت إدارة محلية[١٤]، ويمكن لنا بيان أهم المواقع الأثرية في إمارة أبوظبي والعين على النحو التالي:

١- متحف العين:

- **نبذة عن متحف العين:**

إلى جانب الاكتشافات الأثرية تم بناء متحف العين وقد افتتح عام ١٩٧١ رغبة من الدولة بالاهتمام الأفضل بهذا المرفق، وفي أوائل عام ١٩٧٠ وقع اختيار المغفور له بإذن الله الشيخ زايد، على المنطقة الواقعة بين الحصن الشرقي والواحات لتكون مقرًا لمتحف العين، وبعد فترة وجيزة بدأ العمل بالمتحف ولم يستغرق بنائه أكثر من ١٨ شهراً، وفي الثاني من ديسمبر ١٩٧١ قام بافتتاحه الشيخ طحنون بن محمد آل نهيان، وكان المتحف في بدايته يتكون من صالتين لعرض المواد الاثنوغرافية والمكتشفات الأثرية بجانب قسم للهدايا التي قدمها الملوك ورؤساء وسفراء الدول العربية والأجنبية الصديقة إلى سمو رئيس الدولة، وقسم آخر خاص بالبترول، وخلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٧٥م، أضيفت صالتان للعرض، والمتحف بوصفه الحالي، أربع صالات للعرض، يقوم بعرض المواد الاثنوغرافية التي تم جمعها، في الصالتين الأوليين، بالإضافة إلى قسمي الهدايا والبترول في الصالة رقم ٢، كما خصصت الصالتان الثالثة والرابعة لعرض الاكتشافات الأثرية[١٥].

- **جناح الآثار في متحف العين:**

ويضم جناح الآثار في المتحف الاكتشافات الأثرية، ويحتوي على عدة أقسام في بدايتها قسم العصر الحجري الذي يعود إلى خمسة آلاف عام قبل الميلاد، ومعظم أدواته مصنوعة من الحجر الصوان، وأهم معروضاته مجموعة من السهام الدقيقة الصنع، والمنطقة التي اكتشفت فيها هذه القطع هي منطقة حبشان في المنطقة الغربية، وهي منطقة رملية، هذا يعني أن الإنسان الذي عاش في ذلك الوقت وفي ذلك المكان كان يعيش في ظروف مناخية أفضل، ثم قسم العصر البرونزي أو جمدة نصر (حفيت) ويعود إلى ٣٠٠٠-٢٢٠٠ سنة قبل الميلاد، ويضم بقايا الأدوات الحجرية التي عليها فى المدافن لمن كانوا يسكنون تلك المنطقة المنتشرة على سفوح جبل حفيت في العين، وهو يضم نماذج من أقدم الأواني الفخارية المكتشفة التى عثر عليها في تلك المدافن، وترجع إلى الآلف الرابع قبل الميلاد، ويضم جناح الآثار قسما لنماذج السلالات المتمثلة في مواقع هيلي وقطارة وأم النار، والذي يعود إلى ٢٧٠٠-٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد، ثم قسم بداية الألف الأولى قبل الميلاد ويتمثل في نماذج من موقعي بديع بنت سعود والقصيص، والقسم الهلنسي المتمثل في موقعي مليحة في الشارقة والدور في أم القيوين، وتضم هذه الأقسام نماذج من الأسلحة البرونزية وأدوات فخارية مختلفة الأحجام والأشكال، ودلاية من الذهب على شكل حيوانين ملتصقين من نهايتهما عثر عليها في مدفن جماعي يعود إلى الألف الثاني قبل الميلاد في منطقة القطارة، أما القسم الإسلامي من العصور المملوكية والأيوبية والعباسية، فهو يحتوي على قطعاً أثرية ثرية وجميلة، من العهد المملوكي والأيوبي والعباسي، وكل هذه القطع تدل على الحرفية الدقيقة جدا والراقية رغم قدمها، وأخيرا يضم المتحف أيضًا قسمًا يتحدث عن قصة اكتشاف البترول في الدولة وعمليات التنقيب عنه واستخراجه وتكريره وبيعه[١٦].

٢- جزيرة أم النار:

كان أول من اكتشف موقع أم النار "تيم" هيليارد، الذي شغل في حينه مركز الممثل المحلي لشركة ابوظبي للمناطق البحرية، وهيليارد هذا أثري شديد الولع بالآثار، وقد لاحظ هيليارد وجود أعداد كبيرة من التلال الحجرية الضخمة في جزيرة أم النار، وبدأت أعمال التنقيب عام ١٩٥٩ واستمرت حتى عام ١٩٦٥، ثم توالت تنقيبات أخرى قام بها فريق آثار عراقي برئاسة ربيع القيسي امتدت حتى العام ١٩٧٥ن ثم تولت الحفريات دائرة العين للآثار والسياحة تحت إدارة الدكتور وليد ياسين التكريتي، وانتهت أولى عمليات المسح إلى اكتشاف مجموعة من تسعة وأربعين تلًا من المدافن يتميز اثنان منها، وهما الأصغران حجما، بشكلهما القريب الشبيه بخلايا النحل، مما يدل على استمرار التقليد الثقافي السائد آنذاك، غير أن معظم هذه القبور جماعية ضخمة الحجم، دائرية الشكل، يستوعب الأضخم منها ما يفوق عن المائة مدفن، ولما كانت القبور نفسها مقسمة الى حجرات ومؤلفة في بعض الأحيان من طابقين داخليين، لقبها الفريق الدانمراكي بالقبور ذات الطابقين، وفي حين أن القبور اختلفت حجما ومظهرا، ألا أن العديد منها كسبت واجهته بحجارة دقيقة القطع، فجاءت واجهت القبور الخارجية صقيلة ناعمة، وزينت الواجهات الخارجية لعدد من القبور برسوم حيوانات نقشت بدقة بعضها حيوان المارية وغزالا وثورا[١٧].

ولهذا تعتبر جزيرة "أم النار" من أهم المواقع الأثرية فى إمارة ابو ظبى.

ومن هذا المنطق، من المواقع الأثرية في إمارة أبوظبي، جزيرة "أم النار" في أبوظبي والتي تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، وقد اكتشف فيها ٥٠ مدفن حجرياً، فضلا عن مستوطنة سكنية، ومجموعة كبيرة من الأدوات النحاسية والبرونزية، والأواني الحجرية والفخارية الملونة المزخرفة(١٨).

وبحلول عام ١٩٩٥ تم اكتشاف نماذج من مدافن أم النار في المناطق الساحلية والداخلية في أبوظبي جزيرة أم النار، ومنطقة الهيلي، وتظهر هذه المدافن بأن مئات الأفراد قد دفنوا في هذه المدافن مع سلسلة واسعة من المعدات بما في ذلك طاسات من الحجر الناعم، وأواني فخارية منزلية، وأواني فخارية منقوشة وأسلحة نحاسية وبرونزية، ومصنوعات شخصية مثل الأسوار والقلائد تحتوى على آلاف الخرزات إضافة إلى أدوات أخرى كالأمشاط العاجية ومصابيح من الجبس وملابس كتانية، ومن أدهش المكتشفات الانتروبولوجية رفات شابة في العشرين من عمرها، في مدفن تل أبرق كانت مصابة بشلل الأطفال وهوما يعتبر أول اكتشاف اثري لهذا المرض على مستوى العالم، ما بين الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٨م، ثم الحفر والتنقيب عن الآثار في جزيرة دلما التابعة لإمارة أبوظبي وعثر على أثار لمبان دائرية مشيدة على أعمدة خشبية، وأظهر تحليل الفخاريات بالأشعة الكربونية على وجود استيطان بشري على هذه الجزر يعود تاريخه إلى حوالي سبعة آلاف عام، وأن السكان في تلك العصور كانوا يعملون في التجارة عبر السفن مع بلاد الرافدين وعمان، وفي عام ٢٠٠٣ توصلت فرق بحث وتنقيب عن الآثار إلى اكتشافات مهمة، من بينها اكتشاف ثلاثة مواقع تحتوي على آثار أقدام لأفيال وحيوانات أخرى قدرت بأنها تعود لحوالي ٦ إلى ٨ ملايين عام، وذلك في منطقة بينونة شرقي غياثي، وعثر في منطقة الرويس بالمنطقة الغربية من أبوظبي على أضخم سن فيل أحفوريه يتم

اكتشافها في منطقة الشرق الأوسط على الإطلاق، بلغ طولها ٢,٥٤ متر، ويعتقد أنها تعود إلى عصر يسمى بالعصر الميوسيني، أي من ٦-٨ ملايين عام، وأن المنطقة الغربية من إمارة أبوظبي كانت في ذلك الوقت منطقة سهول غنية بالأشجار والأنهار بطيئة الحركة، كما عثر في عام ٢٠٠٤ على منازل صخرية بنيت منذ سبعة آلاف عام في جزيرة مروح بالمنطقة الغربية من أبوظبي، كما تم العثور أيضا خلال الحفريات في نفس المنطقة على رمح ورأس سهم من حجر الصوان، بالإضافة إلى حطام يد هاون حجري ربما كان يستخدم لطحن المواد الغذائية[١٩].

٣- القطارة:

من المواقع الأثرية في مدينة العين "القطارة" وهي ضاحية زراعية من ضواحي مدينة العين السبع، عثر فيها على أساس بناءين مستطيلين من الحجارة لم يستطع الباحثون تحديد نوعهما، وقد عثر فيهما على عظام وأوان فخارية وحجرية ومعدنية، وعدد من السيوف النحاسية، ومجموعات من الخرز والعقيق وتماثيل ذهبية ونحاسية لثيران ووعول وغزلان بالإضافة إلى عظام وجماجم آدمية كلها تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد[٢٠].

وعليه، تضم واحة القطارة من أشجار النخيل والفاكهة ومدفن قديم يعود تاريخه إلى ٤٠٠٠ سنة ومساجد أثرية ومنازل محصنة وسوقاً تجارياً، وتتوسط هذه المساحات تسعة عشراً أثراً تاريخياً يعود تاريخها إلى منتصف القرن الثامن عشر وأوائل القرن العشرين، حيث بينها مدفن محفور بطول ١٤ متراً يقع شرق الواحة ويحتوي على مجموعة من القطع الأثرية يتراوح عمرها بين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ سنة، كما أن واحة القطارة فيها سوق يعود تاريخه إلى ثلاثينيات القرن العشرين، ورغم أن الهيكل الأساسي للسوق لم يتغير ولا يزال على حاله بنسبة كبيرة، إلا أنه خضع لبعض أعمال الترميم المحدودة عام ١٩٧٦م، يحتوي السوق على ممر يبلغ طوله نحو ٣٥ متراً، ويضم ١٩ متجراً على جانبي الممر المركزي المغطى، ويعكس المبني التصاميم المعمارية التقليدية التي انتشرت في الواحات، حيث الأسوار السميكة من الطوب اللبن التي تحتوي على فتحات صغيرة للإضاءة والتهوية، والسقف المبني من جذوع وسعف النخيل، والأرضيات والجدران المصنوعة من الجص، بالإضافة إلى برج الدرامكة الذي بنته إحدى الأسر القاطنة في الواحة لمراقبة وحماية مصدر المياه فيها[٢١].

٤- ضاحية "هيلي":

ضاحية "هيلي" وهي ضاحية شمالية من ضواحي مدينة العين تبعد عنها ١٠ كيلو مترات، وقد عُثر فيها على سبعة مدافن مستديرة، واحد منها كبير، وجميعها مقسمة من الداخل إلى حجيرات لدفن الموتى، وقد أُكتشف في داخلها عدد من الجرار الفخارية ذات الزخارف الهندسية، إلى جانب قطع العظام الآدمية وبعض الخرز ورؤوس السهام النحاسية، وتعود هذه الآثار إلى الألف الثالث قبل الميلاد وهي معاصرة لآثار أم النار وقطارة، ولكنها أقدم منها(٢٢).

ولم يتسن لعلماء الآثار حتى اليوم اكتشاف المقبرة التي تعود إلى العصر القديم في "هيلي٨" وهم يرجحون أنها تتألف من مجموعة مدافن بنيت من حجارة متراكمة أو على هيئة مدافن مقببه شبيهة بخلايا النحل، ويفترضون وجودها بين مئات القبور على بعد كيلومترات شرقي "هيلي١٠"، كما يعتقدون أنها تقع اليوم داخل الأراضي العمانية(٢٣).

٥- موقع "حفيت وبدع بنت مسعود:

موقع "حفيت" وهو في سفوح جبال حفيت الواقعة في جنوب مدينة العين على خائتين من المدافن المستديرة جنوبية الأبواب، ووجد المنقبون داخلها بعض النحسيات والأواني الفخارية والخرز الملون وأهمها سيف برونزي منقوش لم يعثر على مثيل له في المنطقة إلا في غرب إيران، وهو يعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، فضلا عن "بدع بنت مسعود"، نتوء صخري على بعد ١٥ كيلومترا شمال مدينة العين، وقد وجدت فيه مدافن مستديرة مبنية من الحجارة وتعود إلى الألف الأول قبل الميلاد، وقد عُثر فيها على بعض الأواني الفخارية والأدوات النحاسية والبرونزية(٢٤).

وعليه، بعد انقضاء بضع مئات من السنوات، أي بين العام ٣٢٠٠ ق.م و٣١٠٠ ق.م تقريبا، استأنف السجل الأثري مسارًا جددًا، في القطاع الداخلي من البلاد عوضاً عن الساحل مع صعود نجم ما عرف "بحضارة حفيت"، والحق أن المدافن الضخمة الحجرية التي عثر عليها في جبل حفيت قرب العين وفي سلسة جبال الحجر المجاورة هي من أبرز ما دمغ هذه الحضارة من سمات وقد عرض سمو الشيخ زايد رحمه الله ممثل الحاكم في المنطقة الشرقية لإمارة أبوظبي أنذاك، تلك المدافن للمرة الأولى على علماء أثار عام ١٩٦٠م، وإلى جانب مدافن جبل حفيت نفسه عثر على مزيد من هذه القبور في موقع

بنت مسعود، شمالي العين وفي الجبال المجاورة لها على الحدود مع سلطنة عمان(٢٥).

٦- قصر الحصن:

قصر الحصن هو أعرق وأقدم بناء تاريخي قائم في أبوظبي، ويعود تاريخ بنائه إلى عام ١٧٩٥م تقريباً، أما "القصر الخارجي" الذي تم بناؤه خلال الفترة ١٩٣٩-١٩٤٥م(٢٦).

ولقد أجريت لهذا الحصن منذ عام ١٩٨٥، وحتى يومنا هذا أعمال ترميم، يطلق على أعمال الترميم الحالية "تصميم داخلي" لكنها اقتضت أعمالاً إضافية أكثر مما كان مخططاً لها، وبالنسبة للتصميم الداخلي للحصن إلى أنه بالرغم من أن المنظر الجديد للحصن يُعد جذاباً لكنه قد أكتسب بعض السمات الجديدة، حيث نجد أن أرضية الممرات قد

فرشت بسجاد إيراني وكذلك نجد أن المشاجب الخشبية البسيطة التي كانت توضع على الجزء الخارجي من مداخل وأبواب الغرف لتعليق بعض الملابس قد تحولت إلى قطع جدارية أكثر تعقيداً، هذا وتمت المحافظة على الرسومات الجدارية بألوانها الزاهية وتقسيماتها الأصلية في غرف الجناح الجنوبي، ونجد أيضاً ان هناك اليوم خزائن خشبية دقيقة الصنع وقد غطت الأعمدة بين نوافذ نفس الممرات، ونجد هناك ثريات خشبية ملونة ومنمقة تتدلى من سقوف ملونة أيضاً معظم هذه السمات الحديثة المضافة، نجدها قد أضافت جواً من الفخامة والتكلّف وابتعدت عن البساطة التي عرف بها القصر سابقاً[٢٧].

٧- قلعة الرميلة:

قلعة الرميلة واحدة من القلاع الضخمة الموجودة بمدينة العين، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى قرية الرميلة الموجودة بها، وهي عبارة عن مربعة ضخمة، محاطة بسور مرتفع يحيط بها، والسور محلي بحليات من المثلثات التي تعلو السور الخارجي للقلعة، وهو على شكل هندسي منتظم مكون من تسعة أضلاع وهو السور الوحيد الموجود بهذا الشكل، وتقع المربعة وسط هذا السور وهو مزود بباب خشبي مستطيل الشكل، والباب غير بارز عكس الكثير من القلاع الموجودة في المنطقة، ويعلو الباب ثلاث فتحات للمزاغل والرمي، وتنتشر الفتحات على طول السور، ويتضح لنا أن هذه القلعة تبدو مختلفة مقارنة بباقي القلاع خصوصاً أنها

موجودة في منطقة مستوية، وغير محاطة بمنشآت مما يدل على أن الشكل من إيحاء المصمم(٢٨).

٨- قلعة العانكة:

قلعة العانكة التي تقع بين مدينة العين وأبوظبي، وهي محاطة بسور مسنن الرؤوس يتميز بالقوة والصمود، وقد أسهم بناء القلعة الصلب بجدرانها العالية، وإطلالتها على الطرق المحيطة كافة، لتكون موقعاً استراتيجياً، لتقوم بمهامها العسكرية، وتحمل عبء تأمين وحماية أهالي المنطقة، وتتكون القلعة من مبني مستطيل الشكل يمتد من الشرق إلى الغرب بطول نحو ٢٠ متراً، ومن الشمال إلى الجنوب بطور نحو ١٠ أمتار، ومن الشمال إلى الجنوب بطور نحو ١٠ أمتار، وتتكون من طابقين وسطح حوله سور، ويوجد مدخلها في منتصف واجهتها الجنوبية، وتضم واجهتها نوافذ عليها قضبان حديدية، كما توجد فتحة للرماية تحيط بأسوار القلعة وواجهاتها، وتعلو الواجهات شرفات مثلثة الشكل، أما الطابق الأول فهو عبارة عن ردهة على جانبها قاعتان، ويوجد في زاوية الردهة الشمالية الغربية سلم يؤدي إلى الطابق الثاني، وهى قاعة وسطى على جانبيها قاعتين مستطيلتين، ويحيط في السطح سور به صفوف من الفتحات التي تستخدم للرمي من البنادق، يحيط

بالقلعة فناء من الجهات كافة، ثم سور قليل الارتفاع، نحو ٥,٢ متر تعلوه شرفات مثلثة، ويتوسط الضلع الجنوبي للسور بوابة مربعة يبلغ طول ضلعها نحو أربعة أمتار، وارتفاعها نحو خمسة أمتار، وتعد القلعة من القلاع القليلة التي تشتمل على فناء وبوابة خارجية(٢٩).

وقد اشتهرت منطقة العانكة، أيام حكم الشيخ سعيد بن طحنون، الذي حكم أبوظبي خلال الفترة من ١٨٤٥ وحتى ١٨٥٥م، وربما يكون هو الذي بنى هذه القلعة، وقد وقعت العديد من المعارك الحربية في تلك الفترة، أهمها موقعة العانكة، التي انتصر فيها أهالي أبوظبي على أعدائهم، وقد قامت إدارة السياحة والآثار بالعين بترميم هذه القلعة(٣٠).

٩- جامع الشيخ زايد الكبير:

يعد جامع الشيخ زايد الكبير أحد أكبر المساجد في العالم ومن أضخم الأعمال المعمارية التي تمزج بين مختلف مدارس العمارة الإسلامية، ويتميز الجامع بعدد كبير من القباب تصل إلى ٨٢ قبة، ويغطي الرخام الأبيض النقي جميع القباب من الخارج، ويأخذ "تاج القبة" شكل القلة المقلوبة، ويتخذ الجزء العلوي منها شكل الهلال المطلي بالذهب والمزخرف بفسيفساء الزجاج، وأكثر

من ١٠٠٠ عمود، وينتج عن استخدام الرخام الطبيعي متعدد الألوان شكلاً فنيا مبتكراً، مثل استخدام الأعمدة المزينة بالتيجان التي تظهر في الجزء السفلي من الأعمدة بدلًا من الجزء العلوي، ويعد ذلك أسلوباً استثنائياً ومبتكراً في العمارة الإسلامية، كما تزين الجامع ثريات مطعمة بذهب عيار ٢٤ قيراطاً، وتغطي أرضيته أكبر سجادة يدوية الصنع في العالم، كم تتدلى في قاعة الصلاة الرئيسية وأحدة من أكبر الثريات في العالم، وتجمع مآذن هذا المسجد أساليب العمارة الإسلامية في شكل واحد مزج بين الفن والجمال، ويتمثل أحد أهم العناصر الأخرى التي تبرز روعة هذا البناء في الأعمال الفنية الزجاجية، حيث تعكس فسيفساء الزجاج المنحوت والزجاج المصقول التصاميم الإسلامية التقليدية المتشابهة والمتكررة[٣١].

وعليه، إدارة الآثار والسياحة حولت اهتمامها إلى العين بغية الاهتمام بالآثار فيها وقامت الإدارة بالعديد من الأعمال في مختلف مناطق أبوظبي كمواقع هيلي، وحفيت والقطارة ورميلة، بالإضافة للتنقيب في موقع غناضة على ساحل الخليج العربي، وعمل مسوحات أثرية في المنطقة الغربية، ودخول ميدان دراسة البيئة القديمة والحفائر فعثرت على هياكل عظمية لحيوانات مثل فرس النهر وغيرها يقدر عمرها بملايين السنين، وقد أهتمت الدائرة بترميم القلاع والحصون والأبراج الأثرية التي يتراوح عمرها بين مئة وبين مئتي سنة، وإعادتها إلى شكلها السابق باستخدام أحدث التقنيات والخبرات المحلية والعربية، فقد قامت الدائرة بترميم قلاع كل من الجاهلي، الحصن الواقع بالمتحف، مريجيب، واهتمت بشكل متزايد بموقع أم النار وهو من أهم مواقع الخليج، وبه تقاس المواقع والمكتشفات الأثرية الأخرى[٣٢].

ومن نتائج الحفريات الأخيرة في صير بني ياس التي يراعاها الشيخ محمد

ابن زايد، بأمر من والده المغفور له الشيخ زايد، وتم اكتشاف دير وكنيسة نسطورية في الجزيرة، وقد تهيب الباحث الأثري الإنجليزي ترجمة جيفري كينج من جامعة لندن والذي يقوم بالحفريات من نشر هذا الاكتشاف(٣٣).

ومن آخر الاكتشافات الأثرية في أبوظبي مجموعة بُنى أثرية، يعود تاريخ هذه المكتشفات إلى أكثر من ٨٥٠٠ عاماً، وتم العثور عليها في جزيرة غاغا غرب مدينة أبوظبي عام ٢٠٢٠م، من خلال خبراء الآثار من دائرة الثقافة والسياحة في أبوظبي(٣٤).

وتسعى اليونسكو لتشجيع دول العالم لتعيين وصون التراث الثقافي والطبيعي المحلي، لما يمثله من قيمة كبيرة للبشرية، ولأن تراث دولة الإمارات العربية المتحدة غني ومتنوع، فأن بعض عناصره تتمتع بقيمة استثنائية جعلت المنظمة تدرج بعض المواقع الأثرية في مدينة "العين"، ضمن قائمة التراث العالمي، مثل حفيت، وهيلي، وبدع بنت سعود ومناطق الواحات(٣٥).

وعليه، أن للدولة خطة مهمة في توظيف المنشآت الأثرية في مجال السياحة، وترسيخ مساهمتها الفاعلة في الناتج المحلي لإمارة أبوظبي، حيث إنه في عام ٢٠١٨ استقطبت المواقع الثقافية والتراثية في إمارة أبوظبي ما يقرب من ٢,٦٧٢,٧٣٢ مليون زائر خلال العام الماضي(٣٦)، مما أدى إلى نجاح الخطة في دعم الأهمية السياحية لتلك المعالم الأثرية في إمارة أبوظبي.

وعلى مستوى دولة الإمارات بلغت مساهمة قطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات ٥,٤% العام ٢٠٢٠ بواقع ٧١,٦ مليار درهم، مقارنة ب١١,٦% العام ٢٠١٩ بواقع ١٨٠,٤ مليار درهم(٣٧).

رابعاً: تنظيم وحماية المواقع الأثرية في ابوظبي:

على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة ينظم المواقع الأثرية ويحميها

القانون الاتحادي رقم ١١ لسنة ٢٠١٧ في شأن الآثار، ويعمل القانون على الحفاظ على الآثار بحالتها الطبيعية القائمة عليها، وصيانتها، وترميمها، سواء الثابتة أو غير الثابتة(٣٨).

على مستوى إمارة أبوظبي ينظم المواقع الأثرية ويحميها قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٨ بشأن إنشاء دائرة الثقافة والسياحة في أبوظبي مصطلح "المواقع الأثرية"، ولكنه استخدم مصطلح "التراث الثقافي"، ويشمل الأخير التراث المادي وغير المادي، حيث نصت المادة ١ منه على أن التراث الثقافي هو: "كل ما له أهمية ثقافية بطبيعته سواء كان تراثاً مادياً أو معنوياً وينسب للإمارة وفق أحكام هذا القانون والقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٦ بشأن التراث الثقافي لإمارة أبوظبي"(٣٩).

وتهدف دائرة الثقافة والسياحة في أبوظبي إلى الحفاظ على التراث الثقافي للإمارة وحمايته وإدارته والترويج لإرث الإمارة الثقافي، وتحقيق التنمية السياحية في الإمارة، من خلال التخطيط لقطاع الثقافة، ومتابعة التنفيذ من الجهة المختصة، والرقابة والإشراف على كافة الجهات التابعة كالصرف من ميزانياتها والعوائد التي تحققها والتزامها بواجباتها واختصاصاتها، وترخيص كافة الجهات والشركات والأشخاص ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في قطاع الثقافة والسياحة ومراقبة مدى التزامها بتوفير المستوى الأمثل في جودة الخدمات التي تقدمها، وفقاً للقانون بالتنسيق مع الجهة المختصة، واقتراح الرسوم والتعرفات والأثمان المتعلقة باختصاصاتها ورفعها للمجلس التنفيذي للاعتماد وفق النظم المتبعة(٤٠).

ويرى الباحث، أن قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٨ بشأن إنشاء دائرة الثقافة والسياحة في أبوظبي عمل على تنظيم وحماية المواقع الأثرية في أبوظبي، ولكن يؤخذ عليه أنه استخدم مصطلح "التراث الثقافي" الذي يشمل التراث

المادي وغير المادي، فكان الأجدر عليه أن يذكر مصطلح "المواقع الأثرية" من خلال أفراد مادة تختص بتنظيمه وحمايته.

ويجب مراعاة العوامل الآتية عند تخطيط الموقع الأثرى:

١- إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع.

٢- تحديد فريق العمل المختص بتجهيز الموقع الأثري سياحياً والإشراف عليه، وإدارته لاحقاً.

٣- تقييم عناصر الجذب في الموقع الأثري السياحي، وهناك أربعة مقايس للتقييم يمكن إيجازها في الآتي:

- **الجودة:** فهدف زيارة السائح للموقع الأثري للتعرف عليه من جميع الجوانب والحصول على منفعة أو فائدة مقابل تكلفة مادية يتحملها، ولا نقصد هنا بالجودة فقط رفع كفاءة الخدمات والتسهيلات السياحية في الموقع الأثري بل يمتد إلى الحفاظ على الموقع الأثري وعلى تاريخه وخصوصيته.
- **الأصالة:** أن تتلاءم الخدمات والتسهيلات السياحية المتوفرة بشكل يتواءم ويتناغم مع طبيعة الموقع الأثري وعناصر الجذب الأخرى، وكذلك مع النظم الاجتماعية السائدة، والاحتفاظ بالأصالة يعني الاحتفاظ بما تتمتع به المنطقة من خصائص ومميزات.
- **التفرد:** أن السبب الذي حدا بالزوار والسياح لزيارة الموقع الأثري هو تفرده بعدد من الخصائص التاريخية والجمال والعظمة ومميزات جذب أخرى لا تتوفر بغيره.
- **الخدمات والتسهيلات:** وتشمل كافة البنية التحتية والخدمات والتسهيلات التي أقيمت والتي ستقام في المنطقة وإمكانيات توسيعها[٤١].

الخاتمة

"يحمل هذا المقال عنوان: "تاريخ المعالم الأثرية في إمارة أبوظبي وتنظيم حمايتها خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى ٢٠٢٠"، من خلال التطرق إلى ماهية المواقع الأثرية والأهمية التاريخية للمعالم الآثرية في إمارة أبوظبي من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩، والتعرف على المعالم الأثرية في أبوظبي خلال الفترة من ١٩٥٨ إلى ٢٠٢٠، وأخيرا تنظيم وحماية المواقع الأثرية في أبوظبي من خلال التشريعات المختصة سواء قانون الآثار الإماراتي، أو قانون دائرة الثقافة والسياحة أبوظبي، وقد ظهرت لنا مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١. إن المواقع الأثرية لها أهمية كبيرة في بناء الهوية الثقافية والسياحة في إمارة أبوظبي، حيث تعمل المواقع الأثرية على الجذب السياحي للدولة، وإظهار قيمة التراث المادي وغير المادي في الإمارة، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والحفاظ على الهوية الوطنية، بما يحقق الانتماء الوطني.

٢. إن المواقع الأثرية كان لها دور كبير في زيادة استقطاب السياح من شتي أنحاء العالم، حيث وصل عدد المنشآت الفندقية في إمارة أبوظبي في عام ٢٠١٩م إلى ١٦٨، وكان عدد النزلاء في هذه الفنادق في عام ٢٠١٦م وصل إلى ٤٤٣٩ وفي عام ٢٠١٧م وصل إلى ٤٨٤٦، وفي عام ٢٠١٨م وصل إلى ٥٠٣٠، وفي عام ٢٠١٩م وصل إلى ٥١٣٧، وقد وصل إيراد الغرف إلى ٣١٥٩٥٥٧ في عام ٢٠١٦م، و٥٦٢٢٠١٠ في عام ٢٠١٧م، و٥٤٦٣٥٧٤ في عام ٢٠١٨م،

و٥٨٢٥٧٩٨ في عام ٢٠١٩م، وقد وصل إيراد الطعام والشراب في نفس العام إلى ٢٠٢١١٩٣، ويستفاد من ذلك إن المواقع الأثرية له دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٣. إن للدولة خطة مهمة في توظيف المنشآت الأثرية في مجال السياحة، وترسيخ مساهمتها الفاعلة في الناتج المحلي للإمارة أبوظبي، حيث أن في عام ٢٠١٨ استقطبت المواقع الثقافية والتراثية في إمارة أبوظبي ما يقرب ٢,٦٧٢,٧٣٢ مليون زائر خلال العام الماضي، مما أدى إلى نجاح الخطة في دعم الأهمية السياحية لتلك المعالم الأثرية في إمارة أبوظبي.

٤. من أهم المواقع الأثرية في إمارة أبوظبي والعين، متحف العين، وجزيرة أم النار، والقطارة، وضاحية هيلي، وموقع حفيت وبدع بنت مسعود، وقصر الحصن، وقلعة الرميلة والعانكة، وجامع الشيخ زايد الكبير، وتتميز المواقع الأثرية في أبوظبي والعين بقلاعها وحصونها.

٥. إن قانون الآثار الإماراتي عمل على تنظيم وحماية المواقع الأثرية والحفاظ عليها، وكذلك قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٨ بشأن إنشاء دائرة الثقافة والسياحة في أبوظبي عمل على تنظيم وحماية المواقع الأثرية في أبوظبي، ولكن يؤخذ على الأخير استخدم مصطلح "التراث الثقافي" الذي يشمل التراث المادي وغير المادي، ولم يستخدم مصطلح المواقع الأثرية، وهذا يرجع إلى أن أمارة أبوظبي وضعت خطة شاملة لحمايتها من الأخطار الطبيعية والبشرية، والحفاظ على أهميتها التاريخية والحضارية والاستمرار في توظيفها الأثري والسياحي.

ثانياً: التوصيات:

١. نوصى بحماية الآرث الحضاري الكبير للمواقع الأثرية في إمارة أبوظبي والعين، من خلال الآتي:

- وضع السياسات والخطط الاستراتيجية اللازمة والعمل على تنفيذها لحماية المواقع التراثية في إمارة أبوظبي والعين.
- الاستعانة بالجهات المختصة سواء داخلياً أو خارجياً للحصول على الدعم الفني والإداري في حماية المواقع الأثرية.
- عمل لوائح الضبط الإداري التي تهدف إلى حماية المواقع الأثرية في إمارة أبوظبي والعين.
- إدارة المواقع الأثرية وفق أحدث الأنظمة والمعايير المتعارف عليها عالمياً.
- توفير التدابير الوقائية لمواجهة كافة المخاطر التي تؤثر على المواقع الأثرية والتي تؤدي إلى زوالها.
- على الجهة المعنية بحماية المواقع التراثية بإمارة أبوظبي والعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المواقع الأثرية بالتنسيق مع الجهات الحكومية في الدولة، من خلال حظر الإضرار بها.

٢. الاهتمام بالمواقع الأثرية لما لها من دور كبير في بناء الهوية الثقافية وتحقيق الاتنمية الاقتصادية والسياحية للمواطنين في الدولة.

٣. نقترح تكثيف البحث والتنقيب عن المواقع الأثرية في إمارة أبوظبي، من خلال شركات متخصصة في هذا المجال، تتبع الإدارة المختصة بالمواقع الأثرية في دائرة الثقافة والسياحة أبوظبي.

٤. نقترح تنظيم وحماية المواقع الأثرية في إمارة أبوظبي والحفاظ عليها من خلال إنشاء قانون خاص يكون عنوانه "قانون تنظيم وحماية المواقع الأثرية في إمارة أبوظبي".
٥. نوصي بتخطيط الموقع الأثري سياحياً من خلال إجراء دراسات الجدوي الاقتصادي للمشروع، وتحديد فريق العمل المختص بتجهيز الموقع الأثرية سياحياً والإشراف عليه، وإدارته فيما بعد، وتقييم عناصر الجذب في الموقع الأثري السياحي، من خلال الجودة، والأصالة، والتفرد، والخدمات والتسهيلات لجذب السائحين إلى المواقع الأثرية.

الملاحق

قانون اتحادي رقم ١١ لسنة ٢٠١٧ في شأن الآثار، والمنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٦١٦ مكرر، السنة ٤٧، ٢٠١٧/٦/١٢م.

بعثة التنقيب : فريق من الخبراء والمختصين والباحثين المصرح لهم بالتنقيب عن الآثار، والتابعين لهيئات أو مؤسسات أو جامعات أو معاهد أو متاحف مختصة وطنية كانت أو أجنبية.

السجل الوطني : السجل الذي يحوي بياناً ومعلومات عن الآثار على مستوى الدولة، وما قد يلحق بها من الخرائط والوثائق والمستندات وغيرها على النحو الذي تحدده الوزارة.

السجل المحلي : السجل الذي يحوي بياناً ومعلومات عن الآثار بالإمارة، وما قد يلحق بها من الخرائط والوثائق والمستندات وغيرها، وذلك على النحو الذي تحدده السلطة المختصة.

الفصل الثاني
أحكام عامة

المادة (2)

يهدف هذا القانون إلى ما يأتي:

1. الحفاظ على الآثار الثابتة وغير الثابتة بالدولة بغرض تعزيز الهوية الوطنية والحفاظ على التراث الثقافي.
2. الكشف عن الآثار والتنقيب عنها بغرض إحياء وإثراء التراث الوطني للدولة.

المادة (3)

تسري أحكام هذا القانون على الآثار الوطنية ولا تسري على الآثار الأجنبية إلا في الحالات التي ينص فيها على ذلك صراحة في هذا القانون.

المادة (4)

تعد الوزارة السجل الوطني، ويتم التسجيل فيه والشطب منه وتعديل البيانات المدوّنة فيه بناءً على إخطارات توافى بها من السلطة المختصة، ووفقاً للضوابط والإجراءات التي يصدر بها قرار من الوزير.

المادة (5)

تعتبر الآثار والمواقع الأثرية الموجودة في كل إمارة من الأملاك العامة لها، ما لم تكن مملوكة لجهة أخرى وفقاً للضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير.

المادة (6)

تعمل الوزارة بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث والسلطة المختصة، على حماية الآثار في أوقات الأزمات والكوارث، بما يتضمن إعداد خطط طوارئ في هذا الشأن.

المادة (7)

تعمل الوزارة بالتعاون مع السلطة المختصة على الآتي:

1. استعادة الأثر المفقود أو المهرب من الدولة، ويُعاد للجهة التي تعود ملكيته لها.
2. المساعدة في العثور على الأثر الأجنبي المهرّب إلى داخل الدولة وضبطه وإعادته إلى الجهة التي تثبت ملكيتها له وفقاً للاتفاقيات الدولية أو الثنائية المصادق عليها أو بشرط المعاملة بالمثل، وإلا حكم بمصادرته لصالح الإمارة التي ضُبط فيها.

المادة (8)

يجوز للسلطة المختصة عرض بعض الآثار خارج الدولة شريطة أن لا يخشى عليها من التلف أو الفقدان أو السرقة، وكذلك إدخال بعض الآثار غير الثابتة بالتعاون مع الدول والمتاحف والمعاهد العلمية الأجنبية لغرض العرض المؤقت.

المادة (9)

تلتزم السلطة المختصة بإخطار الوزارة عند تنظيم أنشطة ذات علاقة بالآثار في الخارج أو عند استضافة هذه الأنشطة في الإمارة المعنية.

بسم الله الرحمن الرحيم

خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

المادة (19)

على السلطة المختصة تقدير تعويض عادل لمالك الموقع الأثري الذي تنتزع ملكيته دون ارتباط هذا التقدير بقيمة الآثار الموجودة في الموقع الأثري.

المادة (20)

لا يجوز البدء بتنفيذ المشاريع التطويرية أو الإنشائية الكبرى أو المتعلقة بأصال البنية التحتية إلا بعد قيام السلطة المختصة بأعمال المسوحات الأثرية للمناطق التي تكون محلاً لتنفيذ هذه المشاريع وذلك وفقاً للإجراءات المعمول بها لدى السلطة المختصة.

المادة (21)

تتخذ دوائر تخطيط المدن والمساحة والبلديات والجهات الأخرى ذات العلاقة بالتنسيق مع السلطة المختصة، الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على الموقع الأثري، عند وضع مشروعات التخطيط و بما يتضمن إيجاد حرم غير مبني حول الموقع الأثري.

المادة (22)

يحظر أن يكون الموقع الأثري مستودعاً للأنقاض أو النفايات أو أن يقام عليه بناء، أو مقبرة أو وسائل للري أو أن يشق فيه طريق أو قناة أو أن يحفر فيه أو يغرس أو يقطع منه شجر أو يفتح فيه مقلع حجري أو غير ذلك مما يترتب عليه تغيير أو إضرار بالموقع الأثري أو استعمال أنقاض هذه المواقع.

المادة (23)

يحظر إقامة مصانع ثقيلة أو خطيرة أو منشآت عسكرية أو حيوية في المناطق المحيطة بالمواقع الأثرية أو تعريضها للخطر أو استخدامها كمكب للنفايات أو الأنقاض أو استخدامها كمأوى للحيوانات أو أي استخدام آخر من شأنه الإساءة أو الإضرار بالموقع الأثري، وتتولى السلطة المختصة تحديد المنطقة المحيطة بالموقع الأثري وإظهارها على الخرائط التخطيطية بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص، كما تتولى بالتنسيق مع هذه الجهات

قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٨ بشأن إنشاء دائرة الثقافة والسياحة، أبوظبي، والمنشور بالجريدة الرسمية، العدد الثاني، السنة السابعة والأربعون، ٢٨ فبراير ٢٠١٨م.

قانون رقم (8) لسنة 2018
بشأن إنشاء دائرة الثقافة والسياحة

نحن خليفة بن زايد آل نهيان، حاكم أبوظبي.

- بعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1974 بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي في إمارة أبوظبي وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 1971 في شأن المجلس الاستشاري الوطني وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2000 في شأن معاشات ومكافآت التقاعد المدنية لإمارة أبوظبي وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 2006 بشأن الرقابة على المنشآت السياحية في إمارة أبوظبي.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2011 بإنشاء هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة.
- وعلى القانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن التراث الثقافي لإمارة أبوظبي.
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2016 بشأن الموارد البشرية في إمارة أبوظبي.
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2017 بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي.
- وعلى القانون رقم (3) لسنة 2018 بشأن مكتب أبوظبي التنفيذي.
- وبناءً على ما عُرض على المجلس التنفيذي، وموافقة المجلس عليه.
- أصدرنا القانون الآتي:

الباب الأول
تعريفـات
مـادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القانون، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها، ما لم يدل سياق النص على خلاف ذلك:

الدولـــــــــة : الإمارات العربية المتحدة.

الإمـــــــــارة : إمارة أبوظبي.

المجلـس التنفيذي : المجلس التنفيذي للإمارة.

الدائـــــــــرة : دائرة الثقافة والسياحة.

الجهات التابعـــة : الجهات العاملة في القطاع الثقافي والسياحي التابعة للدائرة والتي تخضع لرقابتها وإشرافها ويصدر بتحديدها قرار من المجلس التنفيذي.

قطاع الثقـافـــة : كل ما يتصل بالتراث الثقافي المادي والمعنوي وبالفكر الإنساني وتشجيع المواهب والإبداع في مجالات الأدب والفنون التشكيلية والأدائية والمعرفة والموسيقى وتطوير الملكات الفكرية والمعارف بما في ذلك المكتبات العامة ومعارض الكتب والقراءة وكافة الأنشطة الثقافية الفنية والتراثية والأدبية المرتبطة بها والمتاحف العامة والخاصة والمراكز الثقافية والمعارض الفنية والتراثية وتشجيع حركة الترجمة والطبع والنشر وأي عمل أو خدمة أو نشاط آخر يتعلق بالثقافة داخل الإمارة أو خارجها وينسجم مع الأهداف والاختصاصات المسندة للدائرة بموجب هذا القانون والتشريعات ذات العلاقة، إضافة إلى أي نشاط آخر يقرر المجلس التنفيذي اعتباره من ضمن قطاع الثقافة.

60

الـذات الثقافـــي	* كل ما له أهمية ثقافية بغض النظر عن سواء كان ذلك مادياً أو معنوياً وبحسب الإمارة وفق أحكام هذا القانون والقانون رقم (4) لسنة 2016 المشار إليه
قطـاع السيادة	* أي عمل أو نشاط يرتبط بتقديم خدمة سيادية أو استخدامية أو ترفيهية إلى الجمهور مثل القنادق والمنتجعات والمطاعم وبور السينما والمسارح والمتاحف ومنظمي الحفلات السياحية وشركات ومؤسسات النقل السياحي ومكاتب السياحة ومرافق السلامة والاستجمام المختلفة وأي عمل أو نشاط آخر يقرر المجلس التنفيذي اعتباره نشاطاً سياحياً
مؤسسات المجتمع المدني	* الجمعيات غير الربحية والجمعيات ذات النفع العام العاملة في مجالات الخدمة العامة وتنمية المجتمع

الباب الثاني
إنشاء الدائرة وأهدافها واختصاصاتها
مادة (2)

- تنشأ بموجب أحكام هذا القانون دائرة تسمى "دائرة الثقافة والسياحة" وتحل محل هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
- تنتقل إلى الدائرة موظفو ومستخدمو هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة وتؤول جميع أموالها وممتلكاتها وحقوقها والتزاماتها إلى الدائرة وتكون الدائرة الخلف القانوني لهيئة أبوظبي للسياحة والثقافة

مادة (3)

- تهدف الدائرة إلى الحفاظ على الذات الثقافي لإمارة وحمايته وإدارته والترويج لإرث الإمارة الثقافي ومعالمها السياحية والترفيهية المتنوعة وتحقيق التنمية السياحية في الإمارة

الهوامش:

(١) المادتان ١ و٢ من قانون اتحادي رقم ١١ لسنة ٢٠١٧ في شأن الآثار، والمنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٦١٦ مكرر، السنة ٤٧، ٢٠١٧/٦/١٢م.

(٢) المادة ١ من قانون اتحادي رقم ١١ لسنة ٢٠١٧ في شأن الآثار، والمنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٦١٦ مكرر، السنة ٤٧، ٢٠١٧/٦/١٢م.

(٣) فواز غازي العيبي: إحياء المواقع الأثرية، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد٣٤، العدد٥، جامعة مؤتة، عمان، الأردن، ٢٠١٩م، ص٨٥.

(٤) الطيب جقليل: الترميم الإيحائي منهجا لترميم بقايا المواقع الأثرية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد٢٥، جامعة الجلفة، الجزائر، ٢٠١٦م، ص١٧٢.

(٥) لمياء محمد علي كاظم: مواقع أثرية في محافظة المثنى، دراسة في تحديدها وتوثيقها جغرافيا وتاريخيا، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مجلد٦، العدد١٧، الجامعة الإسلامية، العراق، ٢٠١٢م، ص٦٢٧.

(٦) عبدالصاحب ناجي البغدادي وخلود عبدالخالق السالم: توثيق التراث واستثماره سياحياً، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مجلد٤، عمان، الأردن، ٢٠١٩م، ص٣١١.

(٧) رائد قاسم: الإمارات معجزة العرب، بدون ناشر، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص١٥-١٧.

(٨) محمد حسن النقاش: تخطيط المواقع السياحية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٣م، ص٢٠٥.

(٩) شريف مصطفى محمود أبوالعينين: حماية الآثار والمنظومة السياحية بالقانون والمواثيق الدولية، دراسة تحليلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٢٠م، ص١٥٧-١٥٨.

(١٠) عبدالله السويدي: الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة أبوظبي ٢٠٢٠، مركز الأحصاء أبوظبي، ٢٠٢٠م، ص٨٦.

(١١) بيتر هيلبير: الحضارة الدفينة مدخل إلى آثار دولة الإمارات العربية المتحدة، ترجمة: سعيد للإدارة والترجمة القانونية، بنك الاتحاد الوطني، أبوظبي، ١٩٩٨م، ص١.

(١٢) ناصر حسين العبودي: صفحات من آثار وتراث دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد للتراث والتاريخ، العين، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص١٦-١٧.

(١٣) شمسة حمد العبد الظاهري: العين مدينة التاريخ والحضارة، نادي تراث الإمارات، مركز زايد للدراسات والبحوث، أبوظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٢١م، ص١٦٦-١٦٧.

(١٤) ناصر حسين العبودي: صفحات من آثار وتراث دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص١٨-١٩.

(١٥) سيف بن علي الضبع الدرمكي: الأثار في دولة الإمارات العربية المتحدة، دائرة الآثار والسياحة، العين، ٢٠٠١م، ص٨٩-٩٠.

(١٦) شمسة حمد العبد الظاهري: العين مدينة التاريخ والحضارة، مرجع سابق، ص١٢٩-١٣٠.

(١٧) بيتر هيلبير: الحضارة الدفينة مدخل إلى آثار دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٤٦-٤٨.

(١٨) أحمد الشرقاوي: من التراث الإماراتي، الجزء الأول، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م، ص٤١١.

(١٩) رائد قاسم: الإمارات معجزة العرب، مرجع سابق، ص١٨-١٩.

(٢٠) أحمد الشرقاوي: من التراث الإماراتي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٤١١-٤١٢.

(٢١) واحة القطارة، الموقع الرسمي لثقافة أبوظبي للثقافة، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٧/١م.
https://abudhabiculture.ae/ar/experience/cultural-landscapes-and-oases/al-qattara-oasis

(٢٢) أحمد الشرقاوي: من التراث الإماراتي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٤١١-٤١٢.

(٢٣) بيتر هيلبير: الحضارة الدفينة مدخل إلى آثار دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٤٣.

(٢٤) أحمد الشرقاوي: من التراث الإماراتي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٤١١-٤١٢.

(٢٥) بيتر هيلبير: الحضارة الدفينة مدخل إلى آثار دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٣٨.

(٢٦) تاريخ قصر الحصن، الموقع الرسمي لثقافة أبوظبي للثقافة، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٨/١م.
https://abudhabiculture.ae/ar/experience/historic-landmarks/qasr-al-hosn

(٢٧) ريم طارق المتولي: قصر الحصن: المجمع الثقافي، أبوظبي، ٢٠٠٧م، ص٩١-٩٢.

(٢٨) قلعة الرميلة، الموقع الرسمي لديوان ممثل الحاكم، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/٩/١م.
https://aard.gov.ae/portal/62D659B4-3249-4324-BECD-E4E8D7322DFA.aspx

(٢٩) إسلام السنهوري: القلاع والحصون في الإمارات، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٥م، ص٥٤.

(٣٠) على محمد راشد: الحصون والقلاع في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجمع الثقافي، أبوظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٩٢.

(٣١) جامع الشيخ زايد الكبير، الموقع الرسمي لثقافة أبوظبي للثقافة، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/١٠/١م.
https://abudhabiculture.ae/ar/experience/historic-landmarks/sheikh-zayed-grand-mosque

(٣٢) ناصر حسين العبودي: صفحات من آثار وتراث دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص١٩-٢٠.

(٣٣) محمد مرسي عبدالله: قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص١٢.

(٣٤) اكتشافات أثرية جديدة في أبوظبي تُثبت وجود مبان عمرها أكثر من ٨٥٠٠ عاماً، المكتب الإعلامي لحكومة أبوظبي، أبوظبي، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٦/١م.

https://www.mediaoffice.abudhabi/ar/tourism/new-abu-dhabi-archaeological-discoveries-reveal-8500-year-old-buildings-in-arabian-gulf/

(٣٥) أحمد عادل زيدان: الدور الحضاري لدولة الإمارات العربية المتحدة في صون التراث الثقافي العربي والعالمي من أجل تنمية مستدامة، ندوة الثقافة والعلوم، دبي، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م، ص١٣٧-١٣٩.

(٣٦) أبوظبي نموذج عالمي في تطوير السياحة الثقافية ٢٠١٨م، الموقع الرسمي لوكالة أبناء الإمارات وام، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/١٠/٢٠م.

https://wam.ae/ar/details/1395302746751

(٣٧) مساهمة السياحة في الناتج المحلي، الموقع الرسمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الدخول: ٢٠٢٣/١٠/٢٥م.

https://u.ae/ar-ae/information-and-services/passports-and-traveling/statistics-and-most-visited-destinations

(٣٨) يعمل قانون على حماية المواقع الأثرية من خلال منع مسببات التلوث، والرشح وأخطار الصناعة والزراعة، وتغير المحيط التاريخي والأثري لهان وتحقيق التوازن بين مطالب العمران الحديثة والطبيعة التاريخية للمواقع الأثرية، وتعمل وزارة الثقافة والشباب بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث والسلطة المختصة، على حماية الآثار في أوقات الأزمات والكوارث، بما يتضمن إعداد خطط طوارئ في هذا الشأن، وفيما يتعلق بالآثار الثابتة، لا تمنح ملكية الأرض صاحبها حق ملكية الآثار الثابتة الموجودة في باطنها، ولا تخوله حق التنفيب عن الآثار فيها أو تغيير معالم الآثار بها بأية صورة كانت أو التصرف فيها، وللسلطة المختصة إخلاء من يشغل المواقع الأثرية بالإمارة أو نزع ملكيته وفقاً للتشريعات النافذة فيها، وعلى السلطة المختصة تقدير تعويض عادل لمالك الموقع الأثري الذي تنتزع ملكيته دون ارتباط هذا التقدير بقيمة الآثار الموجودة في الموقع الأثري، أما فيما يتعلق بالآثار غير الثابتة يحظر التصرف في الأثر غير الثابت المملوك للإمارة أو الدولة، ويستثنى من ذلك إخراجه من الدولة للعرض أو الترميم أو الدراسة أو أي غرض آخر لمدة لا تجاوز ٥ سنوات

قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة، ويكون ذلك بقرار من الوزير إذا كان الأثر مملوكاً للدولة، ووفقاً للتشريعات والضوابط المحلية النافذة إذا كان مملوكا للإمارة مع مراعاة إخطار الوزارة بما يتم اتخاذه بهذا الشأن. انظر: المواد ١ و٦ و١٨ و١٩ و٢٥ من قانون اتحادي رقم ١١ لسنة ٢٠١٧ في شأن الآثار، والمنشور بالجريدة الرسمية، العدد ٦١٦ مكرر، السنة ٤٧، ٢٠١٧/٦/١٢م.

(٣٩) المادة ١ من قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٨ بشأن إنشاء دائرة الثقافة والسياحة، أبوظبي، والمنشور بالجريدة الرسمية، العدد الثاني، السنة السابعة والأربعون، ٢٨ فبراير ٢٠١٨م.

(٤٠) المادتان ٣ و٤ من قانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٨ بشأن إنشاء دائرة الثقافة والسياحة، أبوظبي، والمنشور بالجريدة الرسمية، العدد الثاني، السنة السابعة والأربعون، ٢٨ فبراير ٢٠١٨م.

(٤١) محمد حسن النقاش: تخطيط المواقع السياحية، مرجع سابق، ص٢٠٧-٢٠٨.